جســر

كويتي في الصحافة العراقية

سعد بن طفلة العجمي

حين طلب مني الأصدقاء الكتابة في "المدى"، لم أتردد في قرارة نفسي بالموافقة، لأنها فرصة للتخاطب مع الإنسان العراقي، من خلال واحدة من أكثر الصحف العراقية اتزاناً وموضوعية وجرأة ومدنية، ولكن حيرة انتابتني عما سأكتب وخاصة في أول مقالة. إنها نافذة كويتية هامة على الداخل العراقي الذي "صار لطول المجافاة حلما، ولكن به دجلة والفرات" كما يقول الشاعر العراقي مظفر النواب- شافاه الله. إنها فرصة لترجمة ما أردده دوما مع كثيرين: لا بد من التعايش السلمي والتعاون على كافة المستويات بين العراق والكويت، هذا هو المنطق العقلاني وهذا هو قدر الجارين. نعم، إنني- مثل غالبية بين الكويتيين والعراقيين- أؤمن بضرورة طي صفحات الماضي، وتجاوز جراحات الاحتلال والتفكير بمستقبل أطفال البلدين، والتعايش بين الجارين، صحيح أن الأغبياء فقط هم من يكررون أخطاء وخطايا الماضي، والأصح إن تكرار أحداث الماضي يعني تكرار تبعاتها، وعليه فإن تجاوز الماضي لا يعني تجاهل الدروس وعدم الاستفادة منها، فذاك هو الحمق بعينه، فلقد دفع الطرفان أثمانا باهظة من الدم والمعاناة والحروب وويلاتها بسبب عقلية الماضي الشمولية، وبسبب مصادرة الآراء المختلفة حول ما قد ينشأ بين البلدين من تباينات أو خلافات.

ولكي لا يظن القارئ العراقي الكريم أن في هذه المقدمة مجاملة له، فإن إيماني بأهمية التعايش بين البلدين وبناء علاقات كويتية-عراقية على أسس عصرية وشفافة وحديثة، مسألة وطنية كويتية بالنسبة لي قبل كل شيء، فككويتي أرى أن علاقة مستقبلية بناءة بين البلدين هي قضية وطنية في صالح بلدي أولا وفي صالح العراق كذلك.

أعرف أن الطريق طويل، وأن أجندات خارجية ستعمل على عرقلة بناء علاقات عراقية-خليجية متينة وعراقية-عربية بشكل عام، وقد ترى هذه الأجندات الخارجية في ماضي علاقات الكويت والعراق المؤلم، مجالا خصبا لإثارة المشاكل والقلاقل المبرمجة، ولعمل ذلك ستعمد دوما لافتعال أزمات إعلامية مع الكويت مثلما يجري هذه الأيام بالضجة غير المبررة حول ميناء مبارك، ومحاولة خلق مشاكل لن تخدم أياً من الشعبين، فالميناء بنته الكويت داخل أراضيها من أجل التجارة مع العراق، ومن أجل المساهمة بإعادة بناء العراق، وبمعرفة الجانب الرسمي العراقي كما تبين وثائق الطرفين ولقاءاتهما المشتركة، ولا أرى جدوى من بنائه- كما كتبت من قبل- إن كان فيه ضرر للعراق، فذاك ليس بهدف المشروع، بل العكس هو الصحيح.

إن البناء الحقيقي لعلاقة ممتازة بين البلدين تبدأ بترسيخ لغة مصلحية بحتة بالدرجة الأولى بين البلدين وبين الشعبين، تتجاوز الحديث الرومانسي عن العلاقات التاريخية والأخوية والعروبية والقومية واللغوية والثقافية وخلافه، فتلك عوامل لم تردع الاحتلال والحروب، ولم تشكل عائقا أمام انهيار علاقة البلدين والشعبين عام ١٩٩٠.

أرى في هذه النافذة جسرا للمستقبل، وأتطلع من خلالها لإطلاق صرخة مدوية لأجيال البلدين القادمة، فالمستقبل لهم، ومسؤوليتنا جميعا البحث عن نقاط التعاون وما أكثرها، ونبذ مكامن الخلاف العديدة- وما أتفه أكثرها، والتفكير بروح عصرية جديدة لانتشال علاقة البلدين التي لن تكفي عشرات المقالات لتصحيحها، والتي تتطلب جهودا من المخلصين بين الجانبين بكافة المستويات للتعامل الواقعي مع أحداث المنطقة وتطوراتها، بما يحقق السلام والرفاه بين الشعبين والبلدين.

سيجد القارئ العراقي المحترم ما لا يعجبه في بعض مقالاتي، وهذا متوقع، ولكن أليس هذا هو المطلوب من أجل المصارحة والشفافية؟ ألم نكتف بعقود من الخداع الرسمي ومجاملات مثقفي السلطة في البلدين منذ عهد الدكتاتورية المبادة وحتى اليوم؟ ألم يحن الوقت للغة جديدة تتواءم مع متغيرات عالم لا يتوقف عن التغيير؟ ألم تكن لغة الماضي هي من شكّل وصاغ ثقافة الغزو والاحتلال؟ وهل يعقل أن نجتر نفس اللغة ونفس العبارات التي جلبت الدمار والفرقة والحرقة؟

إن على الجميع تحمل مسؤوليته للتصدي لثقافة الغزو والعيش في ماضي سياسة الضم والعدوان، وعلينا جميعا أن نرتقي دون سذاجة فوق جراحات الماضي وآلامه، غير متناسين دروسه، ولا متجاهلين آثاره التي لا تزال تعشش في عقول بعضنا بين الجانبين.

لعل هذه الزاوية الدورية تكون عربون نوايا حسنة للمستقبل، ولعلها تسهم ولو بنزر يسير في حتمية بناء العلاقات بين البلدين على مستوى الكتاب والمثقفين ومجالات الصحافة، فجيرة العراق والكويت قدر، علينا التعاطي معه بروح تليق بحياة شعبينا للمستقبل، ولا عزاء لمرضى العيش في كنف الماضي المقيت...

سَـنَـةُ الحـكـومـة ومـئـة يـوم المـالـكـي

بعد مئة يوم مسرعة استطاع السيد المالكي أن ينفذ منها بسهولة أقل من سهولة حسابه للأيام على أصابعه. وكنا نحن الفرحين برؤية الأيام المتساقطة من تقاويم علقها الرجل، بكثير من التعسف والارتجال، على مَلَكة الإحصاء لدينا، نجرب العد لأول مرة في حياتنا، وأعني عد أيام وعداً قطعته الحكومة لجمهورها بعد أن قضينا الثلاثين عاما ماقبل ٢٠٠٣ نتأسى بِعَدِّ جثث الراحلين من أهلنا وأصدقائنا.

عماد حسن

كانت هبات الحكومة في ذلك الزمن، دجاجة يتيمة في شهر الطاعات، وكانت الناس تلتهمها وهي تضحك من فرط المهزلة، مهزلة أن يعيش الإنسان زائداً عن حاجة الكون والوجود. والحق أن معنى تلك الدجاجة الرمزي كان اكبر من معناها الواقعي ،فهي لم تكن للأكل فقط وهي لم تكن لتذكير الجمهور بشكل الدجاج، بعد أن نسوه لطول هجر، بل كانت لتذكيرهم بالطغيان الذي كان يلفهم. كان لتلك الدجاجة اسم مبتكر وفريد، مكرمة القائد، تلك المكرمات التي أغرقنا بها طوال ثلاثين عاماً من حكمه المرير.

حينها تركنا عدّ الأيام الكثيفة واللزجة التي كانت تقطر من أعمارنا وانشغلنا بعد ماتبقى من أيام،ربما، ستحمل معها نهاية عذاب العد إلى مالانهاية ،وانتظرنا عصرا جديدا يبزغ، ليس فيه الكثير من مكرمات القادة. لكن يبدو أن القادة مصرون على إخضاعنا لعدّ أيامهم الفاشلة، أيامهم التي تشبه هباءهم وقصر نظرهم وافتقارهم إلى الخيال.

وفجأة ودون سابق تخطيط خرج علينا قائدنا الجديد ليعلن فرمان المئة يوم ويورطنا، من جديد، بعذاب العدّ. ويبدو أننا صدقنا ما وعد به الرجل فتحاملنا على أنفسنا، نحن الذين أنْهكنا العدّ، وابتدأنا تزيين بيوتنا المتهالكة وغرف نومنا بتقاويم المالكي الجديدة، مفتتحين التاريخ الجديد بتصديق كذبة مفادها، إن للتاريخ وجود أكثر من وهم وجودنا نحن فيه. كانت الأيام تركض إلى نهايتها دون أن تنذر بشيء وكنّا في كل يوم نُرحّل تفاؤلنا إلى اليوم الذي يليه ولم نشأ أن نُكذّب شيئاً أو أن نتخلى عن أملنا بمعجزة التقويم الجديد أو أن نشك بحكمة (الحزب المجاهد) الذي أكل تراث (الحزب المناضل)، كما أكلنا نحن الدجاجة ضاحكين من المهزلة.

وفي اليوم التاسع والتسعين من السَنَة المالكية المجيدة بدأت تنبت، في كل مكان، وجوه المتحدثين والمقربين المتحذلقين، الأغبياء والأميين،ماسحي أكتاف الطغاة السابقين، مدراء موائد خمر شعراء البلاط الموتى ومنظمي مهرجانات شعر مديح القائد الأوحد. بدأ المقربون من قائدنا الجديد يغلقون الباب الوحيد المؤدي إلى خارج الأيام المئة الثقيلة، تاركينا نهباً لخوائهم، ولنجد أنفسنا ثانية ضمن مدى مكرمات القادة الكثيرة، المكرمات التي تخيفنا لارتباطها مع مانتوجس منه دائماً. وحقيقة الأمر، إن لرمزية الدجاجة تلك ما يشابهها في التاريخ ولها، بالتأكيد ما يقابلها في الحاضر، فهي وبرغم اقترابها من التراجيكوميديات الكبيرة تبقى هي الأكثر استغراقا لخيال الدكتاتورية الفقير. فوسط بحار من جوع التسعينات وحرماناته تبدو الدجاجة من الضآلة حد أنها لا تنفع أن تكون القشة التي يتعلق بها الغريق ليأسه من الحياة أو لأمله فيها، وهي مع ذلك رمز هائل للإذلال الذي يجب أن يشعر به الناس لتكتمل شرعية الدكتاتورية، شرعيتها التي تستمدها من قوتها بامتلاكها كل السلطات المتاحة لها،بالإضافة إلى المال والسلاح والدين.

وإذا ما اعتبرنا هذا الأخير هو المقدمات المنطقية والإ طار الموضوعي لغرض الاستحواذ على الاثنين اللذين قبله، فان من اليسير تخيل حجم التشابه بين مكرمة الدجاجة الرمضانية تلك وبين القرار الذي أصدرته الحكومة ممثلة برئيس مجلسها بالسجن عاماً على من افطر علناً في رمضان.

لا يخفى علينا نحن الذين عشنا حلكة سنوات القائد الأوحد، بأن القرار هذا قفز إلى ذهن (عبد الله المؤمن) في لحظة صفاء وتجل شريرين، لأنه أراد أن يضيف للعراقيين رعباً آخر غير رعب حروبه وعسسه وسجونه ومقابره الجماعية. وهو أيضاً لم يكن معنياً أن يفطر الناس علناً أو سراً لأن الناس كانوا شبه صائمين منذ عام ١٩٩١ .

كان هذا هو الثقب الذي نفذت به حكومتنا من جدار مئة المالكي المثقلة بالوعود والآمال والترقب. خرج علينا الرجل يؤبن أيامه المئة الغابرة بشكاوى لم نكن لنتقنها نحن الذين سحقتنا عجلاتها الثقال. كان إنشاؤه ثقيلاً، كأيامه، وكان خطابه أشبه بموعظة عن اللاشي، عن الهباء، عن فقر خطير في الذكاء وفي الخيال. الإفطار العلني، توصيل لطغيان انقطع عام ٢٠٠٣ بسقوط غابة التماثيل الشاسعة واستمرار بلعب دور لم يستطع من أتى بعدها أن يبتكر أدواراً أقل فجاجة وأكثر صنعة.

وها نحن ثانية في زمن المكرمات، ندور ونُدَوّر فيه، كمؤمن يدور حول كعبته. من الدجاجة الرمضانية الى السَنَة الرمضانية، ومع أني لا أرى تشابهاً كبيراً بينهما، إلا إني أيضاً أعول على الطغاة بإيجاد خيط واه بين الاثنين. كما وجد من ولى تشابها بين الإعدام والتذويب والدفن الناس أحياء وبين الانتماء لحزب الدعوة. ووجد من جاء بعده، من حزب الدعوة، بإيجاد تشابه بين السجن المؤبد وبين من (أنشأ داراً أو موقعاً بقصد تنفيذ برامج أو أفكار مخالفة للنظام العام أو الترويج لها أو تسهيل تنفيذها).

السَنَة الرمضانية وتأبيد احتجاز شخص أراد قول شيء عن ألمه من خلال الانترنيت، هي آخر عطايا القائد الجديد. دعنا نتذكر هذا فقط، وننسى كل شيء آخر فعله ويفعله فرسانه الأميون. من فسادهم وسرقاتهم وعجزهم وتخبطهم وغبائهم الى فرماناتهم القروسطية عن شكل غطاء الرأس والملبس والسفور والاحتشام في الجامعات.

كل هذا لا يقل إضحاكاً، وربما إبكاءً، عن نكتة القائد الضرورة حول الدجاجة الرمضانية. فهو، على كل حال، تذكير بائس وخطير لنا بأن لا تفرحوا، فكل شيء ترونه الآن قد خرج من (معطف) الدجاجة القديمة.

الخـروقـات الـدسـتـوريـة.. إلى أيـن؟

محمد صادق جراد

يعرف الدستور (Constitution) على انه القانون الأعلى الذي يحدد القواعد الأساسية لشكل الدولة ونظام الحكم وشكل الحكومة وينظم السلطات العامة فيها من حيث التكوين والاختصاص والعلاقات بين السلطات وحدود كل سلطة والواجبات والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات ويضع الضمانات لها تجاه السلطة.

ولقد واجهت التجربة الديمقراطية بعد ٢٠٠٣ العديد من التحديات أهمها الحاجة لكتابة دستور عراقي جديد يكون رقيبا ومرجعا لكل الممارسات التي تقوم بها الحكومات والمؤسسات والسلطات في البلاد. ولقد تحقق ذلك في عام ٢٠٠٥ عندما نجحت لجنة كتابة الدستور من تحقيق هذا الانجاز من خلال مشاركة جميع ممثلي مكونات الشعب العراقي في هذه اللجنة وحصوله على موافقة الشعب عبر التصويت الشعبي ليدخل حيز التنفيذ ويقر رسميا كدستور عراقي جديد.

وهناك حقيقة يجب أن يعرفها الجميع وهي إن مسألة كتابة الدستور والاستفتاء عليه لن تكون ذات جدوى من دون الالتزام به وحمايته من الخروقات التي قد يتعرض لها .فجميع الأنظمة في العالم وبضمنها الدكتاتورية منها لديها دساتير ولكن المعنى ليس في ما لديها بل في مدى تطبيقها له وحمايته من الخروقات .

اليوم هناك الكثير من التساؤلات تغذي مخيلة المواطن والسياسي ولا تجد من يجيب عليها .. هل وفرنا الحماية القانونية الكافية لهذا الدستور لتحصينه ضد الخروقات التي قد يواجهها عبر تضارب مصالح القوى السياسية مع بنود هذا الدستور ؟ وهل سنسمح لهذه المصالح الضيقة من أن تذهب بالدستور بالاتجاه الذي تريد لتحقيق رغبات السياسيين .؟

من هنا نجد إننا اليوم نشهد اختبارا حقيقيا للقوى السياسية ومدى التزامها بالدستور الذي صوت له الشعب العراقي من خلال مناقشة قضايا كثيرة ومنها قضية المجلس الوطني للسياسات خاصة إذا ما عرفنا ان البرلمان وافق من حيث المبدأ على تشكيل هذا المجلس بالرغم من المخالفات الدستورية الكبيرة والخطيرة والتي تمس الكثير من الثوابت الوطنية والقانونية ومنها مبدأ الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء والتجاوز على صلاحيات السلطة التشريعية والتنفيذية فضلا عن زيادة حالة الترهل التي تحاول الحكومة معالجتها من خلال الترشيق الوزاري بعد الضغوطات الشعبية الكبيرة .

ولو عدنا الى الوراء قليلا لوجدنا ان العملية السياسية شهدت الكثير من الخروقات الدستورية التي تحدث كلما اصطدمت المصالح الفئوية والحزبية للقوى السياسية مع المواد الدستورية الواضحة ،والأمثلة كثيرة منها: إبقاء جلسة البرلمان العراقي الأولى مفتوحة لفترة طويلة .

ولو عدنا الى أصل فكرة المجلس الوطني للسياسات لوجدنا انه صفقة سياسية جاءت لإرضاء طرف معين من أطراف العملية السياسية مقابل إعطاء مكاسب لقوى أخرى . من هنا نكتشف ان المجلس بالأساس لم يأت عن حاجة البلد او الشعب لمثل هذا الكيان الذي يراد له ان يكون سلطة رابعة تضاف الى السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية ليزيد المشهد السياسي سوءا وتعقيدا لأنه يتسبب في تعدد مراكز القرار وتشتت الصلاحيات،وهذا ما يستطيع اي شخص ان يكتشفه من خلال مطالعة مسودة القانون التي قدمتها القائمة العراقية .

لذلك نريد أن نقول إن البعض من القوى السياسية تتخذ من الشعارات الوطنية جلبابا للوصول الى المناصب وتقاسم السلطة في ما بينها حتى لو كان ذلك على حساب خرق الدستور وترهل الحكومة وتشتت القرار .

وفي الوقت الذي تدعي فيه القوى السياسية الحرص على حقوق الشعب العراقي نجد إنها تصر على خرق الدستور من خلال تمرير اتفاقات كثيرة شهدتها العملية السياسية يتم من خلالها تكييف الدستور مع رغبات السياسيين ومنها مجلس السياسات ،وكل ذلك تحقيقا لمصالحها الفئوية بعيدا عن مصالح الشعب العراقي .

من اجل ذلك نريد ان نقول بأنه على جميع الحريصين على التجربة الديمقراطية لاسيما الإعلام الحر ومنظمات المجتمع المدني التي وقفت أمام خروقات الدستور في عملية إبقاء جلسة البرلمان مفتوحة في بداية تشكيل الحكومة والتي قدمت شكوى إلى المحكمة الاتحادية حينها ضد رئيس البرلمان الأكبر سناً ان تتحرك بنفس القوة والفاعلية لإيقاف الخروقات الدستورية في قضية مجلس السياسات وفي غيره من القضايا من اجل حماية الدستور العراقي .

أما آن لهم أن ينتهوا من تقسيم كعكتهم؟!

د. رواء هادي

ليست بمعجزة تؤتيها الحكومة إذا ما حلّت مشكلة الكهرباء.. هذه المشكلة التي أرّقت العراقيين منذ تسع سنوات، فقد أتت بمعجزات قبلها حينما جاءت بمعدات وتجهيزات هائلة لتأمين المنطقة الخضراء محل سكناهم وراحتهم وأمنهم، وهي في هذه الجنة التي صنعوها لأنفسهم في قلب بغداد (التي هي أحقّ بأهلها بها)، وقد نأوا بأنفسهم عن هموم المواطن اليومية الأبدية على ما يبدو، وحقوقه المنتهكة بشكل سافر ودون حياء.. فقد عمل النظام السابق والنظام الحالي والذي سيأتي من بعد على إشغال المواطن العراقي حدّ قطع النفس، بقضايا الطائفية المقيتة والبطالة التي يشتكي منها نصف الشعب العراقي، وقضايا الأمن والكهرباء والتهجير والسكن وتأمين المعيشة ،فضلا عن الأمراض الخبيثة التي فتكت وتفتك بالكثيرين بسبب الاشعاعات الناجمة عن اليورانيوم المنضب ومخلفات الحرب السامة..

وهكذا فقد جُعل المواطن في حالة لهاث مستمر يصرفه عن الانتباه لما يجري من تقسيم الكعكة السمينة الدسمة التي اسمها العراق..

وبالهناء والشفاء لمن تكالب على تلك الكعكة، فقد خسر المواطن العراقي كل شيء من قبل ومن بعد، بسبب من أنظمة غير عادلة وسياسات غير رشيدة لحكام همهم الوحيد تأمين عروشهم والنهل من عسل هذا البلد دون الالتفات إلى ما آلت إليه حال المواطن وحال هذا البلد، وإلى قضية المواطنة وحقوق الانسان التي سحقت حدّ النخاع..

فما معنى أن يُجلد المواطن الانسان بسياط الحر المفرِع في أشهر الصيف القاسية منذ تسع سنوات دون أن يكون هناك من حل جذري لهذه المشكلة العقيمة، ولماذا يكون تورط الحكومة ووزرائها ومسؤوليها بصفقات مشبوهة على حساب مصلحة المواطن وحاله ومآله، والتي أدت به إلى التفكير جدياً بالفرار من وطنه واللحاق بمن سبقوه، إلى أرض الله الواسعة علّه يجد فيها من يحترم حقوقه وإنسانيته المسحوقة؟!

وما هم الحكومة إن لم يكن حل مشكلات المواطن وحمايته ومداواة جراحه، والنهوض بالبنيان المتهالك بجميع أشكاله وألوانه، من بنى تحتية واقتصادية وثقافية واجتماعية، ومحاولة بناء الانسان نفسه التي صارت قيمه إلى الانحلال شيئا فشيئا..أم إننا نُسَلم ونُصَدق على قول من يقول: إن العراق لَن تقوم لهُ قائمة من بعد؟!

ماالذي تصنعه وزارة الكهرباء ولماذا تُصرف لها الاعتمادات الضخمة إن لم تكن تستطيع حل مشكلة عمرها يناهز العقد من الزمن؟ ومالدور الذي تؤديه وزارة حقوق الانسان ما دامت حقوق الانسان منتهكة على الأصعدة كافة؟

وما دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.. وملايين العاطلين والمشردين والمتسولين يفترشون الارصفة والشوارع؟! وأين وزارة التجارة والحصة التموينية تتقلص وتصغر كل يوم؟! وأين أمانة بغداد التي تحولت . عدا بعض المناطق فيها . إلى بؤر كبيرة للنفايات؟! وأين وزارة الإسكان والتعمير التي لا عمرت البلاد ولا أسكنت العباد؟! أما الطرق والجسور فهي حائرة في كيفية إنجاز مشاريعها وجسورها التي بدأت العمل فيها منذ سنوات خلت!!

أما برلمانيونا فمعظمهم مساهمون كبار في عملية تقسيم الكعكة، ومنشغلون بالدفاع عن حقوقهم الدبلوماسية، وروابتهم التي لا يريدون أن يتعدى عليها أحد..

إنه واقع حال مرير أشد المرارة، فلو أن أحدا من أعضاء الحكومة يحرص على المصلحة الوطنية العامة كحرصه على مغانمه لكُنّا بحال أفضل مما نحن عليه اليوم.. ولكن يبدو فعلا أن الحق والحقوق لا تُمنح ولا تُكتسب وإنما يسعى الانسان إليها سعيا، وهذا يذكرنا بقول الشاعر احمد شوقي:

للحريةِ الحمراءِ بابٌ ..... بِكلِّ يدٍ مُضرَّجةٍ يُدقُ

فراشات عراقية

د.طالب المحسن

الدكتاتور يمزح ايضا... اثناء الحرب العراقيه الايرانية كان الاعلام الايراني شأنه شأن الاعلام العراقي يضخم خسائر القوات الاخرى ويبالغ في اعداد القتلى والاسرى... يومها وفي اجتماع للقيادة العراقية قال صدام ساخرا من البلاغات الايرانية : في نهاية الحرب سوف نطالب ايران بالارقام التي تذكرها ... ضحك صدام ، هز كتفيه ، ضحك الرفاق بخجل ، بكى العراقيون وهم يراقبون الشاشات لان هذه الارقام هي من بيوتهم . الذي ذكرني بهذه اللحظة هو كثرة الارقام التي تعلنها القيادة العراقية الان من زمر الارهاب التي تقع في ايديها من امراء وقتلة منسوبين للقاعدة،وأظن ان القاعدة سوف تطالب الحكومة العراقية يوما بهذه الارقام!!! وفي سبيل تضييع الامر على القاعدة او على المعنيين بمتابعة الشأن الامني العراقي فأن الحكومة بين وقت وآخر وحسب المساومات تفتح ابواب السجون لتطلق الى الريح بعضاً من زمر القاعدة !! حتى تضيع الارقام ، وليس بين الاخوة حساب !! والا كيف نفسر الهروب الجماعي والمتكرر من كل سجون العراق ودائما يأتي الاعلان لاحقا ان الهاربين ينتمون للقاعدة وبعضهم محكوم عليهم بالاعدام!! من هم؟؟ كم عددهم؟؟ كيف يتم الهروب؟؟ وماهي نتائج التحقيق؟؟ لا احد يعلم !!

الحرية ثمينة جدا وخصوصا عند اصحاب الفكر ، عاشقي الحياة وبناتها ، عندهم وعندهم فقط مغامرة الهروب لها ألف معنى، أما الظلاميون الذين تطاردهم ارواح الابرياء فلا أفهم ماذا تعني الحرية عندهم . في الفيلم الرائع الفراشه بطولة الممثل الراحل ستيف ماكوين وداستن هوفمان ، يكرر ماكوين تجربة الهروب ويدفع ثمنها هو وصديقه هوفمان المزيد من العذاب ، وفي المحاولة الاخيرة لم يوافقه صديقه هوفمان فذهب ماكوين بعيدا في الادغال ليقفز من صخرة تطل على البحر حيث ينتظره زورق الجوز ... في هذا الفيلم كان يصدر الهروب كمعنى من معاني الحرية والفراشة الموشومة على ساعد البطل ارادها ان تحلق بعيدا خارج حدود السجن . اليوم وبسبب الهروب المتكرر ، هل سوف تمتلىء سماؤنا بالفراشات ام انها سوف تمتلىء بالغربان التي تنعق على خراب الديار ؟!